الخاتمة

. . . والآن . . . وبعد أن وصل البحث إلى مداه الذى حده الموضوع ورسمه المنهج . . . نعود إلى النقطة التى كان منها الانطلاق ؛ ثم نتابع السير السريع فى المجال الذى ارتاده هذا البحث ، لنتبين المعالم الكبرى التى أرمى بناءها على الطريق .

هذا البحث الذى بين يدى القارىء ، دراسة مؤسسة على المادة التى حققناها فى ثلاثة مخطوطات فى لحن العامة ، هى « لحن العامة » للزبيدى و « تثقيف اللسان » لابن مكى ؛ و « تقويم اللسان » لابن الجوزى ؛ وتضم ثلاثة أبواب : باب يمهد بتحديد المفهومات ، واستقراء ما كتب فى الموضوع ، وباب يتناول الكتب الثلاثة بالوصف والنقد واستخلاص الحقائق ، وثالث يقيم على المادة التى تضمها هذه الكتب درساً لغوياً جديداً .

وأهم ما انتهت إليه الدراسة الممهدة : تحديد مفهوم اللحن ، وتتبع ما جاء من الشواهد فى مادة (لحن) ومناقشة التفسيرات المختلفة للمادة فى هذه الشواهد . وحاول البحث الكشف عن المظاهر الأولى للحن فى العربية ، وتبين انه بدأ أولا بين الموالى والمستعربين ، ثم ظهر بعد عند العرب ، واستبانت مظاهره الأولى عند العرب فى الإعراب ، واستدل الباحث على ذلك بأدلة نقلية ، وببحث خمس وثلاثين من حالات اللحن والذين لحنوا فيها .

ثم حدد البحث مفهوم العامة والخاصة ، وجمعهما : العوام والخواص ، بعد جولة فى معجمات اللغة لم تسفر عن التحديد المأمول ، وبعد نظر فى كتب اللحن نفسها كان له أثر فى هذا التحديد ، وفى مناقشة ما ذهب إليه بعض المعاصرين من أن كلمة « العامة » الواردة فى كتب اللحن لا تصدق على

من نسميه الآن رجل الشارع .

وتناول البحث المقاييس التى يجرى على أساسها الحكم بالصواب والخطأ فى اللغة ، وبخاصة عند مؤلفى كتب اللحن ، وقد استنبط الباحث المقاييس الصوابية من أقوال هؤلاء ، ومن المادة التى عرضوها فى كتبهم ، وحدد مواقفهم بين التشدد بتخطئة غير الأفصح ، والتساهل بقبول كل ما جاءت به لهجة عربية ، أو جرى على أحد أقيسة العربية . واهتم الباحث بعرض آراء اللغويين المحدثين فى مقياس الصواب اللغوى ، والنظرة فى ضوئها ، إلى آراء القدماء وتحديد الموقف من هذه القضية .

وانتقل البحث بعد إلى دراسة التأليف فى اللحن ، فبين أغراضه ، وقدم عرضاً مفصلا لما ألف فيه حتى نهاية القرن السادس .

وأهم ما حققه البحث فى هذا المجال :

١ — أنه عرّف بكتب اللحن ، وعرض نماذج من كل منها ، وبين طبعات الكتاب ، ومواطن مخطوطاته ، إن كان لا يزال مخطوطاً .

٢ — وفى مجال الكتب المفقودة : حاول الباحث جمع ما استطاع من نصوصها المتناثرة فى بطون الكتب ، لتكون نواة له ، يستدل منها على منهج المؤلف .

ومن هذه الكتب المفقودة التى جمعت بعض نصوصها :

— « ما يلحن فيه العامة ، للأصمعى » : وقد عثرت على خمسة نصوص منه .

— « ما خالفت فيه العامة لغات العرب » ، لأبى عبيد القاسم بن سلام ، ومنه نص واحد .

— « لحن العامة » لأبى حاتم السجستانى ، وقد جمعت تسعة نصوص منه جاءت

فى : « طبقات النحويين واللغويين » للزبيدى ، و « لحن العامة » للزبيدى ، و « الصحاح » ، و « المخصص » ، و « الاقتضاب » ، و « لسان العرب » و « معجم البلدان » .

— « لحن العامة » لأبى عثمان المازنى . وعثرت على نص منه .

٢ — وفى أثناء دراستنا لهذه الكتب ، وعرض مناهجها ، صححنا خطأ وقع فيه أحدالباحثين المعاصرين ، إذ قرر فى رسالته للدكتوراه أن ابن السكيت لم يستشهد بالحديث فى كتابه « إصلاح المنطق » . وكان تصحيحى لهذا الخطأ مؤيدًا ببيان أرقام الصفحات التى جاءت فيها الأحاديث الشواهد فى « إصلاح المنطق » .

وهذا يصحح الخطأ الذى وقع فيه المستشرق الألمانى « يوهان فك » الذى قرر فى كتابه (العربية : ٢٢٦ ، ٢٢٧) أن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هى حجة فى أمور اللغة ، هو النحوى ابن خروف الأندلسى ، الذى اختل فى آخر عمره ومات فى حلب ، فى أوائل القرن السابع الهجرى . . . وتبعه فى ذلك أشهر نحاة القرن السابع « ابن مالك » .

كما يعدل تصحيحنا هذا ما انتهى إليه باحث آخر فى رسالته عن أبى على الفارسى ، من أنه لم يهتد إلى لغوى قبل أبى على الفارسى استشهد بالحديث فى مسائل اللغة والنحو والصرف (أبو على الفارسى : ٢٠٣) ، فهذا هو ابن السكيت (٢٤٤ هـ) وابن قتيبة (٢٧٦ هـ) ، ثم أبو بكر الزبيدى (٣٧٩ هـ) وهو معاصر لأبى على الفارسى (٣٧٧ هـ) كل هؤلاء كشفنا فى هذا البحث عن استشهادهم بالحديث فى اللغة .

وقدم الباحث دراسة مستقلة عن كل من الكتب الثلاثة .

ومن أهم النتائج التى حققتها دراسة « لحن العامة » للزبيدى :

١ — وصف شامل للكتاب ، ومنهجه . وترتيبه ، وطريقة عرض مواده ، وتحليل مادتين يمثل فيهما للمنهج .

٢ — استشهد الزبيدى بالقرآن والحديث والشعر والأمثال والأقوال ، وهو فى الشعر استشهد بشعراء يحتج بشعرهم ، ما عدا اثنين من المحدثين هما : محمد بن مناذر (ت ١٩٨ هـ) وعمارة بن عقيل (ت ٢٣٩ هـ) . فهو يحتج بشعرهما ، مع أن من مآخذه على صاحب « العين » استشهاده بالمرذول من أشعار المحدثين . وقد نظرنا إلى مواضع هذه الشواهد نظرة تبرئ الزبيدى من تناقض موقفه .

٣ — كشف البحث عن اهتمام الزبيدى باستنباط قواعد عامة فى اللحن ، بعد استقراء الأمثلة المتشابهة بين كلام العامة . مما يهم دارسى اللهجات والتطور اللغوى .

٤ — يهتم الزبيدى بالمقارنة بين أخطاء عامة الأندلس وعامة المشرق ، فى بعض مواضع الاختلاف ، وقد حدد البحث هذه المواضع .

٥ — سجل البحث اهتمام الزبيدى برد بعض أقوال العامة إلى لهجات القبائل العربية قديماً ، وبذكر أصول المعربات .

٦ — حدد البحث المقياس الصوابى عند الزبيدى . وبين أنه يأخذ فى تصويبه بالأفصح ويرفض ما عداه ، على نحو ما فعل الأصمعى وابن قتيبة وثعلب .

٧ — يبدو الزبيدى فى كتابه من اللغويين المولعين بالقياس ، ولكنه يفضل السماع فى حالات حددها البحث .

٨ — كشف البحث عن خطأ وقع فيه الزبيدى ، وشاع بعد ذلك فى

بعض المعجمات وهو قوله : « إن الحائر هو الحائط » نقلاً عن نص مبتور من « فصيح ثعلب » .

٩ — فصل البحث فى مسألة غلّط فيها الزبيدى الأصمعى فى قوله : « إن صُرَّاء جمع صار على غير قياس » ، وقول الزبيدى : « بل هو القياس كقائم وقُوَّام وصائم وصُوَّام » ، وقد بين البحث أن الحق مع الأصمعى .

١٠ — تتبع البحث أثر الكتاب بعد الزبيدى ، فأحصى الكتب التى نقلت عنه ، وحدد النصوص المنقولة ومواضعها .

١١ — اهتم البحث بدراسة رد ابن هشام اللخمى على الزبيدى ، وقد كشفت دراسة هذا الرد عن :

(أ) اختلاف المقياس الصوابى عند كل منهما ، وتشدد الزبيدى وتساهل ابن هشام اللخمى ، الذى يأخذ بكل لهجة مسموعة ، والذى يأخذ بما نقله عن أبى الخطاب الأخفش الأكبر : « أنحى الناس من لم يلحن أحدًا » ، ونقلنا نصوصاً كشفت عن هذا الاتجاه .

(ب) بعد دراسة كتاب ابن هشام اللخمى تبين لنا أنه نقل كثيرًا من نصوص الزبيدى ، مما يدل على اعترافه بفضله ، وحددنا أرقام الصفحات التى فيها هذه النقول .

١٢ — من أخطاء العامة فى كتاب الزبيدى ، استنبطنا ظواهر فى لغة عامة الأندلس فى القرن الرابع ، أهمها :

١ — الإبدال بين الأصوات المتقاربة أو المتناظرة ، فى أمثلة حددها البحث .

٢ — التخلص من الهمز كغيرها من اللهجات .

٣ — إطالة صوت اللين ، فتصبح الفتحة القصيرة ألف مد فى مثل : عَرْعار وبَرْواق وقِطاع فى : عَرْعَر وبَرْوق وقطع ، وتصبح الضمة القصيرة واو مد فى مثل : لُوبان وعربى قوح وعُوش الطائر فى : لُبان

وقُحّ وعُشّ ،وتصبح الكسرة ياء مد فى مثل : طِيحال وتيلاد فى : طحال وتلاد .

٤ ــ الاسم الثلاثى الساكن الوسط تحرك عينه بالفتح فى حالة الوقف ، مثل : الرمَل والسمَن والبقَل .

٥ ــ التخلص من صوت اللين المركب فى مثل : الغَيْرة والقَيْح ، فتنطقان : الغيرة والقيح . وفى مثل : الصَّنَوْبر والصَّوْمعة ، فتنطقان : صُنُوبر وصُمْعة .

٦ ــ تميل الأصوات المتجاورة إلى تأثر بعضها ببعض تحقيقاً للانسجام الصوتى بين الأصوات الساكنة فى مثل : مَزْدغة بدل : مِصدغة ، وأصوات اللين فى مثل : نَرجَس بدل : نَرجِس ، وقُرُنْفُل ، بدل : قَرَنْفُل .

٧ ــ صيغة المبنى للمجهول من الثلاثى الأجوف تصاغ عندهم على وزن (أفعِل) بدل (فَعل) فيقولون : أُبيع الثوب ، وأُقيم على الرجل ، وأُخيف ، بدل : بيع وقيم وخيف .

٨ ــ فى عامية الأندلس صيغة من صيغ الجمع لا توجد فى العربية . وهى (أفْعَلة) بفتح الهمزة والعين . فيقولون : أجنَة (جمع جِنان) وهو اسم الجنة عندهم وأقفَزة (جمع قفيز) .

وقد علق الزبيدى على ذلك بقوله : « وأفعَلة لا تكون من أبنية الجمع » .

٩ ــ تطورت معانى كثير من الكلمات . وقد حدد البحث مظاهر هذا التطور ، من تخصيص الدلالة ، أو تعميمها ، أو تغير مجالها .

ومن أهم النتائج التى حققتها دراسة كتاب « تثقيف اللسان » لابن مكى :

١ ــ وصف شامل للكتاب ، وتحليل لمقدمته ، وتصنيف الموضوعات التى اشتمل عليها ، ومنهج المؤلف فى الترتيب ، والتقسيم إلى أبواب ، والأساس الذى بنى عليه التقسيم .

٢ — دراسة شواهد ابن مكى — وهى من القرآن والحديث والشعر والأمثال والأقوال — وتتبع أسماء الشعراء الذين احتج بهم ، وكشف البحث عن توسيع نطاق احتجاجه ، فإلى جانب الشعراء الذين يحتج بهم ، احتج ابن مكى بشعر : بشار ، والمتنبى ، وأبى تمام ، وعبد الصمد بن المعذل ، من المحدثين .

٣ — تحديد المقياس الصوابى عند ابن مكى ، وقد تبين أنه أكثر تساهلاً من الزبيدى ، إذ يقبل ما كان جارياً على لهجة عربية معروفة ، أو رواه أحد اللغويين ، وقد وقف إلى جانب العامة فى مواطن كثيرة .

٤ — تتبع البحث أثر الكتاب بعد ابن مكى ، فحدد الكتب التى نقلت بعض نصوصه منسوبة إليه . وبين مواضع هذه النقول .

٥ — اهتم البحث برد ابن هشام اللخمى على ابن مكى ، وبعد دراسته تبين أن سبب الخلاف ميل ابن هشام إلى التوسع فى بعض التصويبات التى يختار ابن مكى فيها الأفصح والأشهر ، ووقفنا مع ابن هشام اللخمى فى بعض رده على ابن مكى .

٦ — تبين من دراسة كتاب ابن هشام اللخمى أنه نقل كثيراً عن « تثقيف اللسان » دون أن ينص على ذلك . وقد أثبتنا أرقام الصفحات التى اشتملت على النصوص المنقولة .

٧ — من أخطاء العامة فى « تثقيف اللسان » استنبط الباحث ظواهر فى لغة عامة صقلية ، فى القرن الخامس ، أهمها :

١ — يخلط العامة بين الضاد والظاء ، كما يحدث فى بعض اللهجات العربية الحديثة .

٢ ــ نطقوا بالجيم الشديدة المجهورة ، التى ينطبق وصفها على الجيم التى نسميها الآن الجيم القاهرية .

٣ ــ نطقوا بالباء المهموسة فى بعض الكلمات المعربة ، مثل : بليد والبلاذة .

٤ ــ تميل لهجتهم إلى الترقيق .

٥ ــ يتخلصون من الهمز بالحذف أو الإبدال .

٦ ــ يبدلون الأصوات المتقاربة أو المتناظرة ، بعضها من بعض .

٧ ــ يشددون أواخر بعض الكلمات فى مواضع حددها البحث .

٨ ــ هم ــ كأهل الأندلس ــ يطيلون صوت اللين القصير ، فتنطق الفتحة القصيرة ألف مد فى مثل : عَرْعار وبَرْواق ، بدل عَرْعَر وبَرْوق والضمة القصيرة واو مد فى مثل لُوبان وبُرْنُوس وقُوح ، بدل : لبُان وبُرْنُس وقُح . والكسرة القصيرة ياء مد ، فى مثل : طِيحال ، أى طِحال .

٩ ــ يميلون الفتحة الطويلة نحو الكسرة الطويلة فى قولهم : خُبِّيز ، وحمِّيض ، ونيب بدل : خُبَّاز وحُمَّاض ، وناب .

١٠ ــ الاسم الثلاثى الساكن الوسط يحرك عندهم بالفتح ، كأهل الأندلس فيقولون : السمَن والبقَل والضرَع .

١١ ــ فى صيغ الفعل يخلطون بين فعَل وأفعل كالبيئات العربية الأخرى .

١٢ ــ المبنى للمجهول ، من الثلاثى الأجوف يصاغ عندهم ــ كأهل الأندلس ــ على وزن : أفعل ، فيقولون : أبيع الثوب وأزيد فى ثمنه .

١٣ ــ يضمون الميم من اسم الآلة الذى على وزن مِفعال ، فيقولون : مُفتاح .

١٤ ــ للتصغير عند أهل صقلية قواعد خاصة حددها البحث ، فهم

يصغرون الثلاثى المذكر ، بتشديد ياء التصغير . أما تصغير المؤنث الثلاثى فهو على : فُعَيْلة بسكون الياء . والرباعى الذى ثالثه حرف لين يصغر على فُعَيِّل ، ولكنهم ربما فتحوا الياء فقالوا : كبيِّر وصغيِّر .

وفى تصغير الخماسى الذى قبل آخره مد يحذفون الياء فيقولون : عُصَيْفِر ومُفَيْتِح ومُسَيْمِر ، فى تصغير : عُصفور ومِفتاح ومِسمار . وفى تصغير الثلاثى الذى عينه ياء ، يقلبون الياء واوًا فيقولون : عوينة وشُوَى ، وخويط وشويخ ، فى تصغير : عين وشىء وخيط وشيخ .

١٥ — سلكت لغة العامة مسلكاً موحداً فى التذكير والتأنيث بالنسبة للكلمات الواردة فى اللغة بالوجهين .

١٦ — تطورت عندهم معانى كثير من الكلمات ، فخصص العام أو عمم الخاص ، أو تغير مجال الاستعمال .

ومن أهم النتائج التى حققتها دراسة «تقويم اللسان» لابن الجوزى :

١ — وصف الكتاب ، وبيان منهج ابن الجوزى ، فى ترتيب كتابه ، وطريقته فى عرض المادة .

٢ — الكتاب ليس مقصوراً على لحن العامة ، بل يشتمل على لحن الخاصة أيضاً . وقد فصلنا ذلك .

٣ — حددنا المقياس الصوابى عنده ، وبينا أنه من المتشددين الذين يختارون الأفصح ويرفضون ما عداه .

٤ — تتبعنا أثر الكتاب بعد ابن الجوزى فتبينا أن كتابين نقلا عنه ، وبينا ذلك .

٥ — من أخطاء العامة فى « تقويم اللسان » استنبطنا الظواهر الآتية . بعد إعادة ترتيب الكتاب ترتيباً موضوعياً ييسر عملية الاستنباط . إذ أن الكتاب مرتب على حروف المعجم . وقد تبين بعد الرجوع إلى المصادر التى نقل عنها

ابن الجوزى أن نسبة كبيرة من هذه الأخطاء كانت شائعة منذ القرن الثالث ، وهذه الظواهر هى :

١ — جمهرة الأخطاء فى الأصوات الساكنة ناشئة عن الإبدال الذى يقع بين الأصوات المتقاربة أو المتناظرة .

٢ — يتخلصون من الهمز بالحذف أو الإبدال .

٣ — يميلون إلى التشديد فى مواضع أمكن حصرها ، وبيان تركيبها المقطعى .

٤ — يميلون بعض الكلمات من الفتحة الطويلة إلى الكسرة الطويلة .

٥ — يتخلصون من الحركة المركبة ، وأوردت اثنتى عشرة كلمة تتضح فيها هذه الظاهرة .

٦ — مالت لغة العامة إلى إيثار الانسجام بين أصوات اللين ، على الانتقال من صوت إلى صوت يخالفه .

٧ — صيغة مِفعلة من أسماء الآلة تنطق عندهم بفتح الميم ، وصيغة مِفعال تنطق بضم الميم كمفتاح .

٨ — صيغة فُعلول فى العربية تنطق عندهم بفتح الفاء فيقولون : دَستور ، وصَعلوك ، وكَلثوم .

٩ — صيغة فَعَّل فى العربية ينطقها أهل بغداد : فُعِّل على صيغة المبنى للمجهول ، فيقولون : حُمِّض الخل ، وحُسِّن الشىء ، ورُخِّص السعر .

١٠ — هم — كغيرهم من أهل البيئات — يخلطون بين صيغتى فعل وأفعل .

١١ — أسماء الإشارة عند أهل بغداد هى :

هـؤلـى : للجمع .

وهـذه : للمفردة .

وهو ذا هو : للإشارة والتنبيه للمفرد . وهـُونا ، بدل : هنا .

١٢ — تحل الميم محل واو الجماعة فى قولهم : هاتم وهاتموه ، بدل : هاتوا وهاتوه .

١٣ — من خلال تسعة وخمسين مثالاً من أخطاء عامة بغداد فى الاستعمال تبين أن التغير فى المعنى قد تم فى أحد اتجاهات ثلاثة هى : تخصيص العام ، وتعميم الخاص ، وتغير مجال الاستعمال .

أما الدراسة التى أقيمت على مادة الكتب الثلاثة ، لتفسير حدوث اللحن فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، وعلى هدى ما قاله اللغويون القدماء ، وهى موضوع الباب الثالث ، فقد حققت النتائج الآتية :

١ — من النظريات الصوتية التى بين اللغويون المحدثون أهميتها فى التطور اللغوى ، نظريتا : التماثل Assimilation والتغاير Dissimilation وقبل أن أفسر فى ضوئهما حدوث اللحن المروى فى الكتب الثلاثة ، قمت بمحاولة فى كتب اللغة ، أسفرت عن تحديد الخطوط العريضة لهاتين النظريتين عند سيبويه وابن جنى ، فكشفت بذلك عن اتجاه صوتى له قيمته عند علمائنا ، وبنيت معالجتى على أساس متين أرسى دعائمه القدماء ، وقوى بنيانه المحدثون .

وقد شرحت ظاهرة التماثل ، ومظاهرها ، وأوردت بعض أمثلتها من كلام القدماء ، ثم فسرت — فى ضوئها — ما أمكن من أمثلة اللحن .

وكذلك فعلت فى ظاهرة التغاير ، بدأت بتعريفها ، ثم جمعت طائفة كبيرة من الأمثلة التى جاءت فى كتب اللغة ، ويدل وصفها على أن التطور طرأ عليها وفقاً لهذه النظرية ، ثم عالجت الأمثلة الواردة فى كتب اللحن ،

وانتهت معالجتى بتقرير الحقيقتين التاليتين :

(ا) أن ظاهرتى التماثل بين الأصوات المتجاورة ، والتغاير بين الأصوات المتماثلة فى اللغة ، حقيقتان قررهما اللغويون المحدثون ، واعترفوا بأثرهما فى التطور الصوتى فى جميع اللغات . كما أورد اللغويون القدماء أمثلة مروية عن العرب وأمكن تخريجها على أساس مبدأى التماثل والتغاير .

(ب) أن أمثلة اللحن الواردة فى الكتب الثلاثة ، وخرجت على قاعدتى التماثل والتغاير ، يمكن قياسها على مثيلاتها مما رواه اللغويون العرب واعترفوا بصحته .

٢ — يلعب التقارب بين الأصوات فى الصفة أو المخرج دوراً كبيراً فى التطور اللغوى عن طريق الإبدال ، وهذا يؤدى إلى اعتبار التطور الجديد — وقد تم وفق قواعد صوتية — لحناً يجب تجنبه .

وقد بين البحث جميع هذه الحالات وجمع بين كل صوتين يقع بينهما الإبدال ، وشرح التقارب أو التناظر بينهما ، وساق أمثلة معترفاً بها عند اللغويين ، مما وقع بين هذين الصوتين . ثم فسر فى ضوء ذلك ما جاء منه فى الكتب الثلاثة .

٣ — الأصوات التى ليس بينها تقارب أو تناظر ، عالج البحث ما فيها من تطور علاجاً خاصاً .

٤ — بين المحدثون أن الضغط على أحد مقاطع الكلمة ، وهو النبر Accent يجعل الصوت المنبور أوضح وأطول . . .

وفى ضوء هذا الاتجاه تتبعت موضع النبر فى طائفة من الكلمات :

(ا) التى طال فيها صوت اللين القصير .

(ب) التى شددت فيها الياء المسبوقة بكسرة فى آخر الكلمة .

وحللت التركيب المقطعى فى كل مجموعة من هذه الكلمات ، وحددت موضع النبر فيها ، ثم بينت ما حدث من تطور فى موضع النبر ، وأثره فى تطور أصوات الكلمة . وهذا تفسير لم يسبقنى إليه أحد .

٥ — تميل بعض اللغات واللهجات إلى التخلص من التقاء الساكنين بتحريك أولهما ، وقد تؤدى الرغبة فى هذا التخلص إلى تحريك عين الاسم الثلاثى الساكن الوسط ، وقد حدثت هذه الظاهرة فى اللغة العربية فعلا وعالجها سيبويه ، كما حدثت عند أهل الأندلس وصقلية ، ولا تزال حتى الآن فى مواطن كثيرة .

وقبل أن أفسر فى ضوئها ما روى عن عامة الأندلس وصقلية ، شرحت ما رواه القدماء منها وناقشت رأيهم فيها ، ثم شرحت ما قال المحدثون وفسرت الأمثلة المروية فى كتابى الزبيدى وابن مكى .

٦ — يذكر اللغويون نوعاً من القياس يسمونه « القياس الخاطىء » False Analogy ويؤكدون أن له تأثيراً فى التطور اللغوى ، وكما حدث فى الظواهر السابقة ، تتبعت هذه الظاهرة عند اللغويين العرب القدماء ، وقد تمثلت عندهم فيما سموه « التوهم » ، بل سموه خطأ فى القياس أحياناً . وجمعت من كتب اللغة أمثلة كثيرة خرجت على مبدأ « التوهم » ، وبعض هذه الأمثلة قد دعا بعض أعضاء مجمع اللغة العربية إلى اقتراح جعل « التوهم » قاعدة تحتذى ، فيحمل على شواهدها المنقولة عن الفصحاء شواهد أخرى تشبهها من كلام المولدين ، وتعد صحيحة سائغة الاستعمال . وإن كان المجمع لم يأخذ بهذا الاقتراح ، واكتفى بالاعتراف بالأمثلة التى خرجت على التوهم فى اللغة . . . وبعد دعم هذه القاعدة فسرنا فى ضوئها ما جاء فى الكتب الثلاثة من اللحن فى :

(أ) الإفراد والجمع .

(ب) التذكير والتأنيث .

(جـ) صيغ المشتقات .

٧ ــ التطور الدلالى ظاهرة شائعة فى جميع اللغات ،وقد قرر اللغويون المحدثون أن اللغات فى تطورها الدلالى تسير وفق اتجاهات عامة ،وفى نماذج أساسية محددة المعالم . وقد وقع هذا التطور فى اللغة العربية ،وإن كان اللغويون قد اعتبروا ما حدث بعد عصر الاحتجاج مولداً وعدوه لحناً .

وقد اضطر مجمع اللغة العربية إلى قبول المولد الذى جرى على أقيسة كلام العرب من مجاز أو اشتقاق أو نحوهما .

وفى معالجتى للحن فى ضوء ما سبق ، بدأت بإيراد مواقف لبعض اللغويين يبدو فيها اعترافهم بالتغير فى المعنى ،إذا تم فى حدود العلاقة بين المعنى المنقول منه والمنقول إليه .

ثم شرعت فى بيان المظاهر الرئيسية للتطور الدلالى ، وفى كل مظهر منها أوردت أمثلة من اللغة العربية ومن لغات أخرى ،ثم خرجت عليه طائفة مما جاء فى الكتب الثلاثة .

وأحلت على بقية الأمثلة المشابهة التى سبق لى تصنيفها وفق هذه المظاهر .

وفى الفقرة الخاصة بتغير مجال الاستعمال ،وجهت اهتماماً إلى بيان العلاقة بين المعنى الأصلى للكلمة والمعنى المنقول إليه .سواء أكانت هذه العلاقة للمشابهة فتكون استعارة ، أم لغير المشابهة فتكون مجازا مرسلاً .

والله ولى التوفيق .